

صعوبات تطبيق الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية
دراسة ميدانية

Difficulties in applying accounting disclosure according to the SCF in Algerian economic enterprises- An Empirical Study

د. عمروش صبرينة

جامعة مستغانم (الجزائر)، sabrina.amrouche.etu@univ-mosta.dz

تاريخ النشر: 2023/06/30

تاريخ القبول: 2023/04/29

تاريخ الاستلام: 2023/02/03

Abstract:

This study aims to highlight the most important difficulties facing the application of accounting disclosure according to the SCF in Algerian economic enterprises, to achieve this a total of 135 questionnaires has been collected using convenience sampling.

The results revealed that there is complete agreement among the study sample on the existence of difficulties facing the application of accounting disclosure in the Algerian economic enterprises; finally, based on study results, we made some suggestions that can help for overcoming these difficulties.

Keywords: Accounting Disclosure; SCF; Economic Enterprises. **Jel**

Classification Codes: M40 ; M41

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهم الصعوبات التي تواجه تطبيق الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، ولتحقيق ذلك تم جمع 135 استبيان باستخدام أسلوب العينة الملائمة.

وكشفت النتائج أنه هناك اتفاق تام من أفراد عينة الدراسة على وجود صعوبات مختلفة تواجه تطبيق الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، وبناء على ذلك قدمنا بعض الاقتراحات التي يمكن أن تساعد على مواجهة هذه الصعوبات.

كلمات مفتاحية: الإفصاح المحاسبي، النظام المحاسبي المالي، مؤسسة اقتصادية.

تصنيفات JEL : M40 ; M41

1. مقدمة:

أصبح الإفصاح المحاسبي شائع الاستخدام نظرا لما يكتسبه من أهمية بالغة، حيث أصبح الجميع يطالبون اليوم بمزيد من الإفصاح عن المعلومات المحاسبية، وذلك بهدف أن تكون البيانات المحاسبية وغير المحاسبية صادقة ومعبرة عن المحتوى الحقيقي للأحداث المالية التي تظهرها القوائم المالية، وهو الأمر الذي جعل الإفصاح المحاسبي يكون أحد المبادئ الأساسية التي يقوم عليها نظام إعداد القوائم المالية، من أجل ضمان جودة التقارير المالية وتحقيق الشفافية وغير ذلك من الأهداف المرجوة. وكون أن البيئة الاقتصادية الجزائرية ليست بمعزل عن البيئة الاقتصادية العالمية جعلها تتبنى نظام محاسبي مالي مستمد من المعايير المحاسبية الدولية (قادري، 2016، صفحة 79).

حيث شهدت الجزائر عدة تحولات جذرية مست مجالات مختلفة اقتصادية وسياسية واجتماعية، ومن بين أهم هذه الإصلاحات الإفصاح المحاسبي، حيث قامت الجزائر كغيرها من دول العالم بإعادة النظر في نظامها المحاسبي الذي أصبح غير قادر على الوفاء باحتياجات مختلف المستثمرين خاصة فيما يتعلق بنوعية المعلومات المقدمة في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية الجديدة، لذلك قامت ببناء نظام محاسبي مالي مبني على أسس ومعايير محاسبية دولية، من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف، بالإضافة إلى الاهتمام بمتطلبات العرض والإفصاح الكافي الذي كان غائبا في ظل المخطط السابق الذي سادته التحفظ والسرية في عرض المعلومات، لذا أصبح تحقيق الإفصاح المحاسبي وكفاءة المعلومات المعروضة في القوائم المالية من بين أهم التحديات التي تواجه المؤسسات الجزائرية بعد تبني النظام المحاسبي. ومما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ماهي أهم الصعوبات والعراقيل التي تواجه تطبيق الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؟

يمكن صياغة الفرضية الرئيسية التالية:

-تختلف الأهمية النسبية للصعوبات التي تواجه تطبيق الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

اهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى إبراز أهمية الإفصاح المحاسبي وأهم الصعوبات التي تواجه تطبيقه في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية خاصة بعد مرور أكثر من 10 سنوات من تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر.

أهمية الدراسة:

تمثل أهمية هذا البحث في كونه يتناول أحد أهم المواضيع المحاسبية التي تلقى اهتمام كبير من جانب المحاسبين وهو الإفصاح المحاسبي إذ يتفق مع الاتجاهات البحثية القوية في الفكر المحاسبي المعاصر، فالإفصاح المحاسبي يعد من أهم المبادئ المحاسبية التي تلعب دورا هاما في إثراء قيمة ومنفعة البيانات والمعلومات المحاسبية التي تظهر في القوائم المالية، لذلك سوف نحاول إلى إبراز أهم العراقيل التي تواجه تطبيق الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

منهجية البحث:

قصد الإجابة على الإشكالية المطروحة والوصول إلى الأهداف المرجوة، وكذا اختبار صحة الفرضية فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي، من خلال التطرق إلى الإطار المفاهيمي للإفصاح المحاسبي، بالإضافة إلى توزيع استبيان تم إعداده لهذا الغرض، حيث تم تفرغ البيانات وتحليل النتائج باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS V.25)

2. أدبيات الدراسة والدراسات السابقة

1.2 الإطار المفاهيمي للإفصاح المحاسبي:

1.1.2 مفهوم الإفصاح المحاسبي:

أجمع الباحثون أنه من الصعب جدا توفير مفهوم عام وموحد للإفصاح المحاسبي فتعددت وجهات النظر حوله، وعليه يمكن ذكر بعض التعاريف كالآتي:

- عرف المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AAA) الإفصاح بأنه: "عرض للقوائم المالية بكل وضوح طبقا للمبادئ المحاسبية المقبولة عموما ويتعلق ذلك بشكل وتصنيف المعلومات الواردة في القوائم والتقارير المالية ومعاني المصطلحات الواردة بها حيث تكون أكثر ملائمة للتنبؤ بوضعية الشركة مستقبلا وذلك لاتخاذ القرار الاستثماري الملائم" (سعيد، 2014، صفحة 178).

حسب (Hendrikson): "هو عرض للمعلومات المهمة للمستثمرين والدائنين وغيرهم من المستفيدين بطريقة تسمح بالتنبؤ بمقدرة المشروع على تحقيق أرباح في المستقبل وقدرته على سداد التزاماته" (المهندي و صيام ، 2007 ، الصفحات 259-260). ويعرف أيضا على أنه: "المقياس غير الملموس لقياس مدى كفاية البيانات والمعلومات الإيضاحية في القوائم المالية، وهو نموذج لإعداد التقارير المالية، وهو

الوسيلة التي تربط بين ضمان الدقة المحاسبية الفنية وبين القوائم المالية ذات البيانات والمعلومات الجيدة" (محمد و منصور، 2015، صفحة 85).

كما يعرف بأنه: "عملية إظهار المعلومات المالية سواء كانت كمية أو وصفية، في القوائم المالية أو في الهوامش والملاحظات والجداول المكتملة في الوقت المناسب، مما يجعل القوائم المالية غير مضللة وملائمة لمستخدمي القوائم المالية من الأطراف الخارجية، والتي ليس لها سلطة الاطلاع على الدفاتر والسجلات للشركة" (بلواضح و براق، 2018، صفحة 286).

ويستخدم مصطلح الإفصاح في المحاسبة ليعبر عن عملية إظهار وتقديم المعلومات الضرورية عن المؤسسات الاقتصادية للأطراف التي لها مصالح حالية أو مستقبلية بتلك المؤسسات، وهذا بمعنى أن تعرض القوائم المالية بلغة مفهومة أي دون لبس أو تضليل (فتحة، مخفي، و حريز، 2020، صفحة 150)، حيث تعتبر القوائم المالية المنتج الرئيسي للنظام المحاسبي المالي والتي تقوم بمعالجة الأحداث المالية المختلفة وعرضها خلال السنة لإنتاج مخرجات تساعد متخذي القرارات الإدارية والمستثمرين في اتخاذ قرارات رشيدة (تدلاوتي و العيد، 2015، صفحة 333).

وتعددت التعاريف الخاصة بالإفصاح حيث يمكن القول أن الإفصاح في الفكر المحاسبي هو: "الإعلان عن جميع السياسات المحاسبية التي أسندت إليها الوحدة الاقتصادية في إعداد التقارير والقوائم المالية، كذلك الإعلان عن جميع المعلومات والبيانات المحاسبية وغير المحاسبية المكتملة لتلك السياسات، وذلك بصورة شاملة وعادة ما تتلاءم مع احتياجات مستخدمي تلك القوائم المالية والتقارير" (فتحة، مخفي، و حريز، 2020، صفحة 151).

2.1.2 أهمية الإفصاح المحاسبي:

لخص (Ailwan & Katrib & Samara) أهمية الإفصاح المحاسبي في النقاط التالية:

(Ailwan, Katrib, & Samara, 2013, p 182)

- يحقق تطبيق الإفصاح المحاسبي صحة القوائم المالية.
- الالتزام بشروط ومتطلبات المعايير المحاسبية الدولية يخلق نوع من التوازن بين مصالح إدارة الشركة: أصحاب الأسهم، الشركاء التجاريين، وأصحاب المصلحة.
- تطبيق شروط الإفصاح حسب المعايير المحاسبية الدولية يسمح بجذب مستثمرين جدد.
- المعلومات الناتجة عن الإفصاح المحاسبي تساعد المسيرين على اتخاذ قرارات مالية صحيحة.

- دعم مبدأ الرقابة والمساءلة في الشركة.
- توفير معلومات حديثة، مستقلة وواقعية عن الشركة.
- يساعد الإفصاح وفق المعايير المحاسبية الدولية على إعداد الميزانيات التقديرية، ووجود متابعة ورقابة فعالة على نتيجة ودخل الشركة.
- خلق نوع من الثقة في نظام المحاسبة والمراجعة في الشركات.

3.1.2 أهداف الإفصاح المحاسبي:

تمثل أهداف الإفصاح المحاسبي في المحاسبة بصفة عامة فيما يلي: (سيروان، قيان ، و ديلير،

2017، صفحة 316)

- إزالة الغموض وتجنب التضليل في عرض المعلومات المحاسبية ومساعدة متخذي القرارات على صنع قرارات سليمة.
- المساهمة في توفير الأساس القانوني لسلامة العقود.
- إشباع حاجات المستخدمين الداخليين والخارجيين.
- تقديم المعلومات عن صافي الموارد المتاحة لدى المؤسسة والالتزامات القائمة ومختلف التغييرات التي تطرأ على الأصول.
- تقديم المعلومات المفيدة للذين يقومون بتدبير الموارد المالية سواء في الحاضر أو في المستقبل، وذلك بهدف ترشيد قراراتهم المتعلقة بتخصيص الموارد بين الوحدات.

وتهدف الجزائر من خلال توفيق محاسبتها مع معايير المحاسبة الدولية لاستدراك النقائص التي كانت موجودة في المخطط المحاسبي الوطني، وإيجاد حلول مناسبة لها، ومسايرة التطورات الحاصلة في مجال المحاسبة في العالم وتغيرات البيئة الاقتصادية في الجزائر (منادي و بشير، 2018، صفحة 21)، بالإضافة إلى إعداد قوائم مالية تعكس صورة عادلة تتفق مع الفكر المحاسبي (ميمون و بشوندة، 2017، صفحة 159).

4.1.2 صعوبات الإفصاح المحاسبي:

هناك العديد من الصعوبات التي تحول دون الوصول إلى المستوى الأمثل من الإفصاح الذي يلي

احتياجات مستخدمي البيانات المالية بشكل دقيق، وعليه نذكر أهمها فيما يلي: (عمامرة، بن لدغم ،

وضيف الله، 2020، الصفحات 391-392)

- مساعدة المنافسين في الحصول على المعلومات الخاصة بالمنشأة الأمر الذي قد يضر بمصلحتها.
- الإفصاح المحاسبي يؤدي إلى تحسين المناخ التفاوضي مع الاتحادات العالمية مما يزيد التكاليف المترتبة على المؤسسة، حيث أن إتاحة الكثير من المعلومات قد يؤدي بالاتحادات العالمية إلى المطالبة بزيادة الأجور نتيجة ارتفاع الأرباح وتوزيعها، كما أن الإفصاحات الإضافية في هذا المجال قد تؤدي إلى الاستفادة من هذه المعلومات من قبل اتحادات العمال في سعيها لتحسين موقفها ضد مصلحة الشركة أو المساهمين.
- تفاوت الكفاءة عند مستخدمي القوائم والتقارير المالية في قراءة وتفسير واستعمال البيانات المحاسبية المفصح عنها.
- وجود مصادر بديلة تزود متخذي القرارات بالمعلومات اللازمة بتكلفة أقل من نشرها في التقارير الدورية.
- عدم إلمام المؤسسة بالاحتياجات المختلفة لفئات مستخدمي البيانات المالية من المعلومات.

2.2 الدراسات السابقة:

دراسة سعيدي عبد الحلیم (2014)، والتي هدفت إلى معالجة واقع العمل المحاسبي بعد دخول النظام المحاسبي المالي حيز التنفيذ سنة 2010، ومحاولة تقييم إفصاح القوائم المالية وفق المتطلبات القانونية التي نص عليها (scf)، من خلال دراسة استكشافية لعينة من المؤسسات تم تقسيمها حسب طبيعتها إلى ثلاثة فئات، المؤسسات الوطنية والشركات التي تملك قيم مسعرة في البورصة والشركات الأجنبية ومتعددة الجنسيات، ولقد توصل الباحث إلى أن إمكانية تطبيق النظام المحاسبي المالي آنذاك ليس بالسهولة التي قد يفترضها أو يظنها البعض إلا أن تطبيقه يعتبر ملائم حسب آراء إطارات ومسؤولي المالية والمحاسبة في المؤسسات البحث، وأن تطبيقه سمح بدرجة مرتفعة في رفع كفاءة العمل المحاسبي بدخول النظام المحاسبي المالي حيز التطبيق منذ سنة 2010.

دراسة عطرة نادر النور عثمان (2014)، هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور الإفصاح المحاسبي البيئي في رفع كفاءة الأداء المالي للشركات الصناعية بالسودان، ولتحقيق أهداف الدراسة سعت إلى قياس حجم الإفصاح البيئي الفعلي للشركات الصناعية بالسودان، وحددت أثر الإفصاح البيئي على الأداء المالي للشركات الصناعية، ودوره في المحافظة على البيئة، ولقد توصلت الباحثة إلى وجود عدد كبير من القوانين والدراسات التي تنص على حماية البيئة إلا أن هذه القوانين غير ملزمة لشركات الأعمال الهادفة للربح، ولا

توجد قوانين تلزم الشركات بالإفصاح البيئي أو تحمل الأضرار البيئية التي تحدثها، كما لا توجد جهات رقابية فاعلة تعنى بمراقبة مدى التزام المنشآت الصناعية بالإفصاح البيئي للمساعدة في المحافظة على البيئة.

دراسة فروم محمد الصالح (2018)، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على المعوقات التي تحول دون تطبيق الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في قطب المحروقات لولاية سكيكدة، حيث تم استخدام الاستبيان كأداة لجمع المعلومات، وتم التوصل إلى وجود عدة معوقات تحول دون تطبيق الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في قطب المحروقات لولاية سكيكدة، تمثلت في المعوقات العلمية والمهنية، التنظيمية والتشريعية، والمالية والإدارية.

دراسة محمد العيد عمامرة وآخرون (2020)، هدفت هذه الدراسة للتعرف على معوقات الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية في ظل البيئة الجزائرية والمتمثلة في القوانين والتشريعات المحاسبية والجبائية وكذلك مستوى الكفاءة البشرية المرتبطة بالعلوم المالية والمحاسبة أكاديميا أو مهنيا، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم استبيان لتحليل معوقات الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية، ولقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها ضعف التشريعات المحاسبية والجبائية وغياب ثقافة الحوكمة وقواعد النزاهة والشفافية الدولية لدى مسيري الشركات الجزائرية.

دراسة داشير مليكة ويخلف عبد الرزاق (2021)، هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مدى التزام المؤسسات الصناعية الجزائرية بالإفصاح عن مسؤوليتها الاجتماعية في قوائمها وتقاريرها المالية، وذلك من خلال توزيع 56 استبانة على متخذي القرار في عشرة مؤسسات صناعية، وتوصلت الدراسة إلى أن المؤسسات الصناعية الجزائرية تفصح عن مسؤوليتها الاجتماعية في القوائم المالية بشكل غير كاف، نظرا لمجموعة من الصعوبات أهمها عدم وجود تشريعات قانونية ملزمة بالإفصاح عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية.

3. منهجية الدراسة

1.3 أداة القياس:

من أجل تحقيق أغراض الدراسة تم تصميم استبيان مشكل من عشر عبارات تقيس في مجملها صعوبات الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية بالجزائر، حيث تم تحديد هذه الصعوبات بالاعتماد على دراسة (عمامرة، بن لدغم، و ضيف الله، 2020)، وقد قمنا باستخدام

مقياس ليكارت الخماسي كونه الأكثر شيوعا واستخداما في الدراسات الميدانية، وقبل توزيع الاستبيان خضع لعملية التحكيم من قبل ثلاثة محكمين من ذوي الاختصاص لمراجعة مضمون، شمول ودقة عباراته، وكذلك التأكد من استجابة عينة الدراسة لأسئلته وفهمها، حيث تم الأخذ بعين الاعتبار كافة النصائح المقدمة في سبيل تحسين صياغة أسئلة الاستبيان وإخراجه في شكله النهائي.

الجدول رقم (01): درجات سلم ليكارت الخماسي

الاستجابة	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما
الدرجة	1	2	3	4	5

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مقياس ليكارت الخماسي

ومن ومن خلال الجدول يمكن استخدام مقياس ليكارت الخماسي كمعيار للحكم على استجابة أفراد العينة لكل عبارة من عبارات الاستبيان، إذ يتم حساب المدى ($5-1=4$) ومن ثم تقسيمه على أكبر قيمة في المقياس للحصول على طول الخلية ($4 \div 5 = 0.80$)، ثم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية، ويصبح التوزيع كما هو موضح فالجدول الموالي.

الجدول رقم (02): توزيع الإجابات حسب الوسط الحسابي وفقا لمقياس ليكارت الخماسي

درجة الموافقة	طول خلايا مقياس ليكارت
غير موافق تماما	متوسط من 1 - 1.80
غير موافق	متوسط من 181 - 2.60
محايد	متوسط من 2.61 - 3.40
موافق	متوسط من 3.41 - 4.20
موافق تماما	متوسط من 4.21 - 5

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على الاستبيان

2.3 مجتمع وعينة الدراسة:

يتشكل مجتمع الدراسة من المختصين في المحاسبة والتدقيق، المحاسبين ومحافظي الحسابات والخبراء المحاسبين المرخص لهم بمزاولة المهنة في الجزائر، ونظرا لكبر حجم مجتمع الدراسة ولاستحالة الاتصال بكافة أفرادها تم الاعتماد على أسلوب العينة وذلك باختيار جزء من المجتمع الإحصائي للدراسة بشكل عشوائي للاستدلال على خواص المجتمع بأكمله عن طريق تعميم نتائج العينة.

بلغ عدد الاستثمارات الموزعة 180 استمارة سلمت لأفراد العينة المحددة أعلاه، واسترجعت منها 144 استمارة وبعد عملية الفرز والفحص حذفت منها 9 استمارات بسبب عدم اكتمالها وصلاحياتها للتحليل الإحصائي أما الباقي (36 استمارة) فلم يتم استرجاعها، والجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (03): توزيع عدد الاستبيانات واسترجاعها

النسبة المئوية	العدد	الاستمارات
100%	180	عدد الاستثمارات الموزعة
80%	144	عدد الاستثمارات المسترجعة
5%	9	عدد الاستثمارات الملغاة
75%	135	عدد الاستثمارات المقبولة
20%	36	عدد الاستثمارات غير المسترجعة

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على بيانات الاستبيان

3.3 ثبات أداة القياس:

للتأكد من ثبات أداة القياس قمنا بحساب معامل الثبات ألفا كرونباخ (Alpha de Cronbach)، والجدول الموالي يبين ذلك.

الجدول رقم (04): معامل ألفا كرونباخ

Cronbach's Alpha	N of Items
0,894	10

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات SPSS

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن قيمة معامل ألفا كرونباخ بلغت 0.894 وهو ما يدل على أن الاستبيان يتمتع بثبات مرتفع جدا (ممتاز)، فوفقا لـ Tavakol & Dennick (2011) فإن شرط ثبات أداة الدراسة يتحقق إذا كان معامل الثبات ألفا كرونباخ أكبر أو يساوي 0.70.

4. تحليل ومناقشة النتائج:

1.4 توصيف مفردات عينة الدراسة:

الجدول رقم (05): خصائص مفردات عينة الدراسة

المتغيرات	الخصائص	العدد	النسبة %
الجنس	ذكر	94	69.63
	أنثى	41	30.37
الفئة العمرية	أقل من 35 سنة	43	31.85
	من 35 سنة إلى 50 سنة	71	52.59
	أكبر من 50 سنة	21	15.56
الخبرة المهنية	أقل من 5 سنوات	36	26.70
	من 5 إلى أقل من 10 سنوات	45	33.30
	من 10 إلى أقل من 15 سنة	30	22.20
	أكثر من 15 سنة	24	17.80
المؤهل العلمي	ليسانس	61	45.19
	ماستر	39	28.89
	ماجستير	03	2.22
	دكتوراه	16	11.85
	شهادة مهنية	16	11.85
المهنة	محاسب	96	71.11
	محافظ حسابات	19	14.07
	خبير محاسبي	07	5.19
	مساعد محاسب	09	6.67
	أستاذ جامعي	04	2.96

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات SPSS

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أنه فيما يخص توزيع مفردات عينة الدراسة، اشتملت على الذكور بنسبة 69.63 %، أما بالنسبة للفئة العمرية الغالبة في عينة الدراسة كانت (من 35 سنة إلى 50 سنة) بنسبة 52.59 %، وفيما يخص ذوي الخبرة من 5 إلى أقل من 10 سنوات بنسبة 33.30 %، كما نلاحظ أن

صعوبات تطبيق الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

-دراسة ميدانية-

غالبية أفراد الدراسة يمتلكون شهادة ليسانس بنسبة 45.19%، أما بالنسبة للمهنة نلاحظ أن الأغلبية يشتغلون في مهنة محاسب بنسبة 71.11%، محافظي الحسابات بنسبة 14.07%، مساعد محاسب بنسبة 6.67%، وخبراء المحاسبة بنسبة 5.19%، أما النسبة المتبقية 2.96% تمثل أساتذة جامعيين في تخصص المحاسبة والتدقيق.

عرض مختلف نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة في شكل تكرارات ونسب مئوية:

الجدول رقم (06): توزيع نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة

العبارة	التكرارات	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
تفاوت الكفاءة عند مستخدمي القوائم والتقارير المالية في قراءة وتفسير البيانات المحاسبية المفصّل عنها.	ni	58	71	05	00	01
	Fi%	43	52.60	3.70	00	0.70
غياب قوانين صارمة تلزم المؤسسات الجزائرية على الإفصاح عن قوائمها المالية بالقدر الكافي.	ni	60	59	07	04	05
	Fi%	44.40	43.70	5.20	03	3.70
نقص المدربين الأكفاء المؤهلين للقيام بدورات تكوينية حول عملية الإفصاح المحاسبي.	ni	62	58	11	01	03
	Fi%	45.90	43	8.10	0.70	2.20
عدم اهتمام المؤسسات الجزائرية بتكوين موظفيها في الإفصاح المحاسبي وفق SCF والمعايير الدولية.	ni	80	42	11	01	01
	Fi%	59.30	31.10	8.10	0.70	0.70
يؤدي نقص ثقافة الاستثمار المالي لدى المستثمر إلى عدم إفصاح المؤسسات الاقتصادية عن معلوماتها المالية.	ni	72	57	04	01	01
	Fi%	53.30	42.20	03	0.70	0.70
عدم تبني المؤسسات الاقتصادية سياسة الشفافية في الإفصاح عن بنود قوائمها المالية.	ni	66	61	07	00	01
	Fi%	48.90	45.20	5.20	00	0.70
لا تنظر المؤسسات الاقتصادية إلى أن الإفصاح عن قوائمها المالية يؤدي إلى الرفع من قيمتها السوقية والاقتصادية.	ni	72	53	08	01	01
	Fi%	53.30	39.30	5.90	0.70	0.70
نقص الوعي الثقافي لدى المؤسسات الاقتصادية بمتطلبات الإفصاح المحاسبي.	ni	72	52	09	00	02
	Fi%	53.30	38.50	6.70	00	1.50

01	01	05	71	57	ni	عدم إلمام المؤسسات الاقتصادية بالاحتياجات المختلفة لفئات مستخدمي القوائم المالية من معلومات محاسبية
0.70	0.70	3.70	52.60	42.20	Fi%	
02	01	07	60	65	ni	ضعف الخبرة المهنية اللازمة لدى ممارسي مهنة المحاسبة يعيق من عملية الإفصاح المحاسبي.
1.50	0.70	5.20	44.40	48.10	Fi%	

ni: التكرارات Fi%: النسبة المئوية

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات SPSS.

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ ما يلي:

- العبارة 1: "تفاوت الكفاءة عند مستخدمي القوائم والتقارير المالية في قراءة وتفسير البيانات المحاسبية المفصح عنها"، تشير الأرقام إلى أن 52.60% من عينة الدراسة كانت إجاباتهم موافق، و43% يوافقون بشدة، بينما 3.70% محايدون، و0.70% لا يوافقون بشدة.

- العبارة 2: "غياب قوانين صارمة تلزم المؤسسات الجزائرية على الإفصاح عن قوائمها المالية بالقدر الكافي"، تشير الأرقام إلى 44.40% من عينة الدراسة كانت إجاباتهم موافق تماما، و43.70% يوافقون، بينما 5.20% محايدون، و3% لا يوافقون، و3.70% لا يوافقون تماما.

- العبارة 3: "نقص المدربين الأكفاء المؤهلين للقيام بدورات تكوينية حول عملية الإفصاح المحاسبي"، تشير الأرقام إلى أن 45.90% من عينة الدراسة كانت إجاباتهم موافق تماما، و43% يوافقون، بينما 8.10% محايدون، و0.70% لا يوافقون، و2.20% لا يوافقون تماما.

- العبارة 4: "عدم اهتمام المؤسسات الجزائرية بتكوين موظفيها في الإفصاح المحاسبي وفق SCF والمعايير الدولية"، تشير الأرقام إلى أن 59.30% من عينة الدراسة كانت إجاباتهم موافق تماما، و31.10% منهم موافقون، بينما 8.10% محايدون، و0.70% لا يوافقون، و0.70% لا يوافقون بشدة.

- العبارة 5: "يؤدي نقص ثقافة الاستثمار المالي لدى المستثمر إلى عدم إفصاح المؤسسات الاقتصادية عن معلوماتها المالية"، تشير الأرقام إلى أن 53.30% من عينة الدراسة كانت إجاباتهم موافق تماما، و42.20% موافقون، بينما 3% محايدون، و0.70% لا يوافقون، و0.70% لا يوافقون بشدة.

- العبارة 6: "عدم تبني المؤسسات الاقتصادية سياسة الشفافية في الإفصاح عن بنود قوائمها المالية"، تشير الأرقام إلى أن 48.90% من عينة الدراسة كانت إجاباتهم موافق تماما، و45.20% منهم موافقون، في حين 5.20% محايدون، و0.70% لا يوافقون بشدة.

صعوبات تطبيق الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية
-دراسة ميدانية-

- العبارة 7: "لا تنظر المؤسسات الاقتصادية إلى أن الإفصاح عن قوائمها المالية يؤدي إلى الرفع من قيمتها السوقية والاقتصادية"، تشير الأرقام إلى أن 53.30% من عينة الدراسة كانت إجاباتهم موافق تماما، و39.30% منهم موافقون، بينما 5.90% محايدون، و0.70% لا يوافقون، و0.70% لا يوافقون بشدة.

- العبارة 8: "نقص الوعي الثقافي لدى المؤسسات الاقتصادية بمتطلبات الإفصاح المحاسبي"، تشير الأرقام إلى أن 53.30% من عينة الدراسة كانت إجاباتهم موافق تماما، و38.50% منهم موافقون، و6.70% محايدون، بينما 1.50% لا يوافقون بشدة.

- العبارة 9: "عدم إلمام المؤسسات الاقتصادية بالاحتياجات المختلفة لفئات مستخدمي القوائم المالية من معلومات محاسبية"، تشير الأرقام إلى أن 52.60% من عينة الدراسة كانت إجاباتهم موافق، و42.20% موافقون بشدة، بينما 3.70% محايدون، و0.70% لا يوافقون، و0.70% لا يوافقون بشدة.

- العبارة 10: "ضعف الخبرة المهنية اللازمة لدى ممارسي مهنة المحاسبة يعيق من عملية الإفصاح المحاسبي"، تشير الأرقام إلى أن 48.10% من عينة الدراسة كانت إجاباتهم موافق تماما، و44.40% موافقون، بينما 5.20% محايدون، و0.70% لا يوافقون، و1.50% لا يوافقون بشدة.

2.4 التحليل الوصفي لإجابات مفردات عينة الدراسة:

تنص الفرضية على: "تختلف الأهمية النسبية للصعوبات التي تواجه تطبيق الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية"، وسوف يتم عرض نتائج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومعرفة درجة الموافقة لكل عبارة من عبارات الاستبيان، كما هو موضح في الجدول الموالي.

الجدول رقم (07): صعوبات تطبيق الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

الرقم	صعوبات تطبيق الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
1	تفاوت الكفاءة عند مستخدمي القوائم والتقارير المالية في قراءة وتفسير البيانات المحاسبية المفصّل عنها.	4.37	0.63	موافق تماما	06
2	غياب قوانين صارمة تلزم المؤسسات الجزائرية على الإفصاح عن قوائمها المالية بالقدر الكافي.	4.22	0.95	موافق تماما	10

09	موافق تماما	0.83	4.30	نقص المديرين الأكفاء المؤهلين للقيام بدورات تكوينية حول عملية الإفصاح المحاسبي.	3
02	موافق تماما	0.74	4.47	عدم اهتمام المؤسسات الجزائرية بتكوين موظفيها في الإفصاح المحاسبي وفق SCF والمعايير الدولية.	4
01	موافق تماما	0.67	4.47	يؤدي نقص ثقافة الاستثمار المالي لدى المستثمر إلى عدم إفصاح المؤسسات الاقتصادية عن معلوماتها المالية.	5
05	موافق تماما	0.66	4.41	عدم تبني المؤسسات الاقتصادية سياسة الشفافية في الإفصاح عن بنود قوائمها المالية.	6
03	موافق تماما	0.71	4.44	لا تنظر المؤسسات الاقتصادية إلى أن الإفصاح عن قوائمها المالية يؤدي إلى الرفع من قيمتها السوقية والاقتصادية.	7
04	موافق تماما	0.75	4.42	نقص الوعي الثقافي لدى المؤسسات الاقتصادية بمتطلبات الإفصاح المحاسبي.	8
08	موافق تماما	0.66	4.35	عدم إلمام المؤسسات الاقتصادية بالاحتياجات المختلفة لفئات مستخدمي القوائم المالية من معلومات محاسبية	9
07	موافق تماما	0.75	4.37	ضعف الخبرة المهنية اللازمة لدى ممارسي مهنة المحاسبة يعيق من عملية الإفصاح المحاسبي.	10
-	موافق تماما	0,56	4.38	المتوسط العام للمحور	

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات SPSS

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أنه بلغ المتوسط الحسابي العام لصعوبات تطبيق الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية 4.38 ، كما بلغ الانحراف المعياري 0.56 مما يعني اتفاق تام لآراء المستجوبين على وجود صعوبات تعيق تطبيق الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، وقد جاءت عبارة "يؤدي نقص ثقافة الاستثمار المالي لدى المستثمر إلى عدم إفصاح المؤسسات الاقتصادية عن معلوماتها المالية" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره 4.47 وانحراف قدره 0.67، تليها عبارة "عدم اهتمام المؤسسات الجزائرية بتكوين موظفيها في الإفصاح المحاسبي وفق SCF والمعايير الدولية" في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي قدره 4.47 وانحراف قدره 0.74، ثم تليها عبارة "لا تنظر المؤسسات الاقتصادية إلى أن الإفصاح عن قوائمها المالية يؤدي إلى الرفع من قيمتها السوقية والاقتصادية" في المرتبة الثالثة بمتوسط

حسابي قدره 4.44 وانحراف قدره 0.71، تليها عبارة "نقص الوعي التقني لدى المؤسسات الاقتصادية بمتطلبات الإفصاح المحاسبي" في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي قدره 4.42 وانحراف قدره 0.75، ثم تليها عبارة "عدم تبني المؤسسات الاقتصادية سياسة الشفافية في الإفصاح عن بنود قوائمها المالية" في المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي قدره 4.41 وانحراف قدره 0.66، تليها عبارة "تفاوت الكفاءة عند مستخدمي القوائم والتقارير المالية في قراءة وتفسير البيانات المحاسبية المفصوح عنها" في المرتبة السادسة بمتوسط حسابي قدره 4.37 وانحراف قدره 0.63، تليها عبارة "ضعف الخبرة المهنية اللازمة لدى ممارسي مهنة المحاسبة يعيق من عملية الإفصاح المحاسبي" في المرتبة السابعة بمتوسط حسابي قدره 4.37 وانحراف قدره 0.75، تليها عبارة "عدم إلمام المؤسسات الاقتصادية بالاحتياجات المختلفة لفئات مستخدمي القوائم المالية من معلومات محاسبية" في المرتبة الثامنة بمتوسط حسابي قدره 4.35 وانحراف قدره 0.66، ثم تليها عبارة "نقص المدربين الأكفاء المؤهلين للقيام بدورات تكوينية حول عملية الإفصاح المحاسبي" في المرتبة التاسعة بمتوسط حسابي قدره 4.30 وانحراف قدره 0.83، تليها عبارة "غياب قوانين صارمة تلزم المؤسسات الجزائرية على الإفصاح عن قوائمها المالية بالقدر الكافي" في المرتبة العاشرة بمتوسط حسابي قدره 4.22 وانحراف قدره 0.95.

3.4 اختبار الفرضية ومناقشة النتائج:

تنص الفرضية على أنه: "تختلف الأهمية النسبية للصعوبات التي تواجه تطبيق الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية".

الجدول رقم (08): نتائج اختبار الفرضية

نتيجة الفرضية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الدلالة	قيمة t
قبول	0.5607	4.3822	0.000	28.639

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات SPSS

لقد تم اختبار هذه الفرضية باستخدام اختبار (One sample t-test)، وذلك عند مستوى ثقة (95%)، ومن مطالعنا للنتائج الموضحة في الجدول رقم (07) نجد أن قيمة (t المحسوبة = 28.639) كما بلغ مستوى الدلالة 0.000، وهو أقل من 0.05، وبما أن قاعدة قبول الفرضية هي كون مستوى الدلالة أقل من 0.05، ورفضها في حالة كون مستوى الدلالة أكبر من 0.05، فإننا نقبل الفرضية، وهذا

يعني اختلاف الصعوبات التي تواجه تطبيق الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، وقد يعزى هذا الاختلاف إلى اختلاف حجم المؤسسات الاقتصادية، فقد تواجه المؤسسات الاقتصادية الكبرى صعوبات أقل في تطبيق الإفصاح المحاسبي مقارنة بتلك التي تواجهها المؤسسات الاقتصادية المتوسطة والصغيرة، ومراد ذلك أن المؤسسات المتوسطة والصغيرة قد تفتقر إلى الكفاءات والخبرات اللازمين لتطبيق الإفصاح المحاسبي. وفي هذا الإطار توصلت دراسة (داشير و يخلف، 2021) أن أهم معوقات الإفصاح التي تحد من قيام المؤسسات الصناعية الجزائرية بالإفصاح عن الأداء الاجتماعي: عدم وجود تشريعات قانونية ملزمة بالإفصاح عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية، عدم وجود طريقة أو نموذج واضح للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في القوائم والتقارير المالية، بالإضافة إلى قلة البرامج التعليمية للتعريف بمتطلبات الإفصاح عن الأداء الاجتماعي محاسبيا، كما وجدت دراسة (فروم ، 2018) عدة معوقات تحول دون تطبيق الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في قطب المحروقات لولاية سكيكدة، تمثلت في المعوقات العلمية والمهنية، التنظيمية والتشريعية، المالية والإدارية، وأثبتت دراسة (نادر النور عثمان، 2014) أن معوقات الإفصاح البيئي في التقارير المالية له عدة أسباب منها: عدم وجود إلزام على الشركات بالإفصاح البيئي، نقص الوعي العام بالقضايا البيئية مما دفع الشركات إلى إخفاء الأضرار التي تحدثها بالبيئة.

5. خاتمة:

كان الغرض من إجراء هذه الدراسة هو إبراز أهم الصعوبات التي تواجه تطبيق الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، ولتحقيق هذا الغرض تم اللجوء إلى استخدام الاستبيان لجمع البيانات الأولية من عينة ملاءمة مكونة من 135 مفردة.

1.5 نتائج الدراسة: كشفت نتائج الدراسة عن جملة من النتائج نوجزها في الآتي:

- هناك اتفاق تام من أفراد عينة الدراسة على وجود صعوبات مختلفة تواجه تطبيق الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.
- نقص ثقافة الاستثمار المالي لدى المستثمر الجزائري أدى إلى عدم إفصاح المؤسسات الاقتصادية عن معلوماتها المالية.
- بالرغم من تطبيق النظام المحاسبي المالي حديثا في الجزائر، إلا أن المؤسسات الجزائرية أهملت جانب تكوين موظفيها في النظام المحاسبي المالي.
- غياب القوانين التي تلزم المؤسسات الجزائرية على الإفصاح عن قوائمها المالية بالقدر الكافي.

- تفاوت الكفاءة عند مستخدمي القوائم والتقارير المالية في قراءة وتفسير البيانات المحاسبية المفصّل عنها.
- عدم تبني المؤسسات الاقتصادية سياسة الشفافية في الإفصاح عن بنود قوائمها المالية.

2.5 مقترحات الدراسة:

في ضوء النتائج المتوصل إليها يمكننا تقديم الاقتراحات التالية:

- ضرورة سهر المجلس الوطني للمحاسبة على تحديث وتحيين النظام المحاسبي المالي (SCF) في سياق مستجدات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS).
- ضرورة العمل على نشر ثقافة الإفصاح المحاسبي في أوساط المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، وذلك من خلال سن قوانين وفرض عقوبات وغرامات على المؤسسات المخالفة أو غير المطبقة لمتطلبات الإفصاح المحاسبي.
- تشجيع المستثمر الجزائري على الاستثمار، وهو ما يؤدي بالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية بالإفصاح عن قوائمها المالية.
- إلزام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بتأهيل وتدريب ممارسو مهنة المحاسبة وعقد المزيد من الترتيبات في مجال الإفصاح المحاسبي وفق (SCF) والمعايير الدولية.
- تكوين لجان رقابية للتأكد من مدى التزام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بتطبيق الإفصاح المحاسبي، وعرض قوائمها المالية وفق ما ينص عليه النظام المحاسبي المالي.
- إعادة النظر في دور المنظمات المهنية في المحاسبة في الجزائر وإلزامها بالمساهمة الفعالة في إيجاد حلول لمعوقات الإفصاح في البيئة الجزائرية.

6. قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

- 1) بلواضح فاتح، وبراق محمد، (2018)، حوكمة المؤسسات كآلية لتعزيز الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية لغرض إدارة المخاطر -دراسة تجرية ان سي أروبية في مجال حوكمة المؤسسات، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المجلد 12، العدد 25، ص ص: 282-295. على الرابط:

<https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/211/12/25/55612>

(2) داشير مليكة، ويخلف عبد الرزاق، (2021)، الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في القوائم والتقارير المالية السنوية -دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الصناعية الجزائرية، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 06، العدد 01، ص ص: 88-103.

على الرابط: <https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/99/6/1/159343>

(3) سعيدي عبد الحليم، (2014)، محاولة تقييم إفصاح القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي - دراسة عينة من المؤسسات، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص: محاسبة، جامعة محمد خيضر بسكرة، ص ص: 1-371.

(4) سيروان كريم عيسى، وقيان سليمان حمه سعيد ودليل موسى أحمد، (2017)، دور مستوى الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية على كفاءة سوق أوراق المالية من وجهة نظر مراقبي الحسابات في إقليم كردستان/ العراق، مجلة جامعة التنمية البشرية، المجلد 3، العدد 2، ص ص 312-332.

(5) عمامرة محمد العيد، وبن لدغم فتحي، وضيف الله محمد الهادي، (2020)، معوقات الإفصاح المحاسبي للمعلومات المتضمنة بالقوائم المالية وفق متطلبات المعايير المحاسبية في ظل البيئة الجزائرية، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 06، العدد 01، ص ص 386-405.

(6) على الرابط: <https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/313/6/1/118571>

(7) فتحة أميرة، ومخفي أمين، و حريز هشام، (2020)، انعكاس تطبيق قواعد حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية، مجلة دفاتر بوادكس (POIDEX)، المجلد 10، العدد 02، ص ص: 145-158.

على الرابط: <https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/195/10/2/173585>

(8) فروم محمد الصالح، (2018)، معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية من وجهة نظر متخذي القرار "دراسة حالة قطب المحروقات لولاية سكيكدة"، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد 2، العدد 1، ص ص 172-188.

على الرابط: <https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/465/2/1/91524>

(9) محمد الامام أحمد يوسف، ومنصور فتح الرحمن الحسن، (2015)، تطبيق معيار العرض والإفصاح العام للمصارف الإسلامية ودوره في رفع كفاءة الإفصاح المحاسبي للتقارير المالية بالتطبيق على عينة من المصارف الإسلامية، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 16، العدد 2، ص ص: 78 الى 94.

(10) المهندي محمد عبد الله، وصيام وليد زكريا، (2007)، أثر الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية السنوية المنشورة على أسعار الأسهم دراسة تطبيقية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد 34، العدد 2، ص ص: 258-285.

11) نادر النور عثمان عطرة، (2014)، دور الإفصاح المحاسبي البيئي في رفع كفاءة الأداء المالي للمؤسسات الصناعية بالسودان (دراسة تطبيقية)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في فلسفة المحاسبة والتمويل، كلية الدراسات التجارية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، ص ص 1 - 175.

12) منادي المعتز بالله وبشير ياسين، (2018)، النظام المحاسبي المالي في ظل اختلاف ممارسات المحاسبة بين المرجعتين الفرنسية والأنجلوسكسونية، مجلة دفاتر بوادكس (poindex)، المجلد 7، العدد 2، ص ص: 5-28.

على الرابط: <https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/195/7/2/70876>

13) تدلاوتي يامنة والعيد محمد، (2015)، دور الحوكمة في الحد من الفساد المالي في ظل النظام المحاسبي المالي، مجلة دفاتر بوادكس (poindex)، المجلد 4، العدد 2، ص ص: 323-352.

على الرابط: <https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/195/4/2/31301>

14) قادري عيد القادر، (2016)، قياس انخفاض قيمة الأصول وفقا لمعايير المحاسبة الدولية (IASS) - دراسة مقارنة مع النظام المحاسبي المالي (SCF)، مجلة دفاتر بوادكس (poindex)، المجلد 5، العدد 2، ص ص: 60-82.

على الرابط: <https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/195/5/2/30155>

15) ميمون إيمان وبشوندة رفيق، (2017)، أهمية تعديل المعالجة المحاسبية لعقود الايجار عند المستأجر للنظام المحاسبي المالي -دراسة مقارنة IAS17 و SCF و ifrs 16، مجلة دفاتر بوادكس (poindex)، المجلد 6، العدد 1، ص ص: 158-170.

على الرابط: <https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/195/6/1/27256>

المراجع باللغة الأجنبية:

1) Bader M. Ailwan, Daas I. Katrib, Abeer I. Samara, (2013), The Efficiency of Disclosure in the Financial Reports in companies in the Presence of International Accounting Standards and its Effect on Achieving profits, Success, and Being Unique, International Journal of Humanities and Social Science, Vol 3, No 17, p 174-183.